المواد بالاخرية ههنا هو الاخرية اللفوية والموصوف غير الصفة
فيها وان لم يكن غيرها في الاصطلاح مع ان هذا الحصر بالنسبة الى الباقي
افراد الانسان فهو لا ينافي كون الموصوف غير الصفة ايضا والمواد
بالممكن ههنا هو الممكن المفارق فلا يرد عليه انه يصدق ان يقال وجد
الممكن وهو صفاته تعالى من غير ان يوجده شئ آخر فهو غير محال و
لا يحتاج بلا مرجح لان الايجاب غير الايجاد لانه هو الاخراج من العدم
الى الوجود وقد عرفت جوابه بوجه اخر فيما سبق وفي تخصيص الممكن ههنا
بما يلزم من فرضه وقوعه ولا من عدمه محال يجري ما مر فتذكر قوله
الشارح لانه لا شك لا يقال ان الايجاد ليس في زمان العدم والا
يلزم اجتماع النقيضين وهما الوجود والعدم ولا في زمان الوجود
والا يلزم تحصيل الحاصل فكيف يتصور الترديد المذكور لانا نقول
ان الايجاد في زمان وجود الممكن ولا يلزم منه تحصيل الحاصل نعم
يلزم لو كان الايجاد بعد زمان وجوده وههنا بحث من وجوه
اما اولا فلان المحاصل من هذا الجواب لزوم احد الامرين وهو
لا ينافي عدم لزوم الرجحان بلا مرجح بهذا المعنى السابق في السؤال
لان العام لا يوجب الخاص فلا يطابق الجواب بالسؤال وجوابه
ان الكلام تفصيل ما ذكر قبل السؤال مشتملا على الجواب عن هذا
السؤال واما ثانيا فلانه لا يلزم من كون الوجود في زمان الذي
وجد بالايجاد وكون الايجاد من جملة ما يتوقف عليه الوجود ان
لا يكون المفروض جملة لجواز ان يكون هذه الجملة التي كان الايجاد
منها جملة ما يتوقف عليه الوجود بلا وجوب عندها وجوابه
ان الايجاد بالفعل لا ينفك عن الوجود بالضرورة وانكاره
مكابرة محضة واما ثالثا فلا يجوز ان يوجد بايجاد هو عين ذلك
الشئ فلا يلزم خلاف المفروض وجوابه انه ان اريد بالعينية انه لا
يكون زائدا على ذلك الشئ في الخارج فهو لا ينافي كونه امرا اثباتيا في

نفسه

نفسه وجزءا من جملة ما يتوقف عليه الوجود وان اريد كونهما شيئا
واحدا في الخارج او في نفس الامر فهو يبتني البطلان واما رابعا فلانه
يجوز ان يوجد بنفس ذلك الشئ لا بايجاده وكصفاته تعالى بالنسبة
الى ذاته وجوابه انه حينئذ يكون موجدا له فيكون بايجاده اذ عرفت
انفكاك الوجود لا ينفك عن الايجاد كما ان الانكسار لا ينفك عن الكسر
قوله الشارح وهذه القضية لا يخفى عليك اتحادها في الاجمال واحدة
وفي التفصيل ثلث قضايا كما اشار اليه المصنف فيما سبق وان القضية
الاولى بديهية بالنسبة الى من تصور معنى الممكن والمذكور
في صورة الدليل هو التنبيه عليها قوله الشارح لا يلزم منه
الموجب بالذات اعلم ان الله تعالى عند اهل الحق مختار بمعنى
ما يصح منه الفعل والترك وبمعنى ما ان شاء فعل وان لم
يشأ لم يفعل وصدق مقدم الشرطية الاولى ليس بواجب
عندهم كما ان كذب مقدم الثانية كذلك فهو ليس بفاعل موجب
بالذات عندهم لان الايجاب بالذات ينصف به حقه تعالى يجب
تنزيهه عنه ولانه يستلزم قدم الممكن الموجود وقد ثبت بايدها
ان كل ممكن موجود مسبوق بالعدم وكونه تعالى موجبا بالذات
بالنظر الى صفاته الثبوتية الحقيقية عين كمال لان تلك الصفات
في اقصى مراتب الكمال فلا شك ان اقتضاء ذات الواجب لها
عين كمال ووجه ذلك انها لو كانت صادرة عنه تعالى بالقصد و
الاختيار لكانت حادثة لان المسبوق بهما معدوم عندهما
والا يلزم قصد ايجاد الموجود عنده وهو محال وايضا يلزم
الدور او التسلسل المحالين كما لا يخفى وذهب الحكماء الى انه
تعالى فاعل موجب بالذات والمشية لازمة لذاته ويطلقون عليه
تعالى لفظ المختار بمعنى ما ان شاء وان لم يشأ لم يفعل ويقولون
ان مقدم الشرطية الاولى لازم الصدق ومقدم الثانية

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)